Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 2 | No. 2 | Page 58 – 85 | 2024 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في المنظمات الدولية العاملة في اليمن

The impact of applying the principles of good governance in achieving sustainable development: An Empirical Study in international organizations operating in Yemen

حامد ضيف الله محمد الكرشمي
باحث مركز أبحاث التنمية الشاملة– جامعة صنعاء– اليمن

Hamed Dhaif Allah Mohamad Al-Kurshomi
Hamed Dhaif Allah Mohamad Al-Kurshomi

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الارتباطي، وتمثل مجتمع الدراسة من العاملين في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، ويبلغ عددهم (2005)عناصر، وتم تطوير استمارة استبانة أداة قياس وُزِّعتْ على عينة الدراسة البالغ عددها (371) مفردة، استُرجِع منها (337) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وبعد إجراء التحليلات الإحصائية، توصلت الدراسة إلى: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة، ووجود تأثير للأبعاد(المساءلة، الكفاءة والفاعلية، الرؤية الاستراتيجية) في تحقق التنمية المستدامة، لم يؤثر في بُعدي(الإفصاح والشفافية، العدل والمساواة) في تحقق التنمية المستدامة، وفي ضوء النتائج خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، منها: ضرورة بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحكم الرشيد في المنظمات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع، وضرورة الاهتمام الكبير بوضع الاستراتيجيات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، والاعتماد على ربط العلاقة بين الجودة الشاملة والاستراتيجية العامة للمنظمة بهدف تحقيق الاستدامة..

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحكم الرشيد، التنمية المستدامة، المنظمات الدولية.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of applying the principles of good governance in achieving sustainable development in international organizations operating in Yemen. The study followed the descriptive analytical approach and the correlational approach. The study population was represented by workers in international organizations operating in Yemen, and their number reached (2005) members. The study was developed A questionnaire form as a measurement tool was distributed to the study sample of (371) individuals, from which (337) valid questionnaires were retrieved for statistical analysis. After conducting statistical analyses, the study concluded: There is a statistically significant effect of applying the principles of good governance in achieving sustainable development, and the results indicated There is an impact of the dimensions (accountability, efficiency and effectiveness, strategic vision) in achieving sustainable development, while the dimensions (disclosure, transparency, justice and equality) did not affect the achievement of sustainable development. In light of the results, the study came out with a number of recommendations, including: the necessity of making more efforts and following up on developments. Related to applying the rules of good governance in organizations with the aim of developing awareness and the investment role in society, and the necessity of paying more attention to developing strategies related to sustainable development, and relying on linking the relationship between comprehensive quality and the general strategy of the organization with the aim of achieving sustainability.

Keywords: principles of good governance, sustainable development, international organizations.

المقدمة:

نتيجة لما شهده العالم مع بداية الألفية الثالثة من تغيرات سريعة ومتلاحقة وعميقة في آثارها وتوجهاتها نتيجة لظهور العولمة، والتطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، التي انبثق عنها تصاعد اهتمام مختلف دول العالم بتحقيق التنمية المستدامة، عبر تطوير وتحديث البنى الاقتصادية

والاجتماعية بداخلها كافة، وصولاً إلى الاستغلال الأمثل لمواردها بما يلبي الاحتياجات الراهنة لسكانها، دون الإضرار بمستقبل الأجيال القادمة، وهو جوهر عملية التنمية المستدامة وهدفها الرئيسي.

ومفهوم الاستدامة هي عملية مترابطة يشمل كل مستويات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي وتستند هذه العملية إلى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع ويعتمد على المشاركة، كما أنه يتضمن التخطيط طويل المدى، ليس فقط للموارد الاقتصادية بل كذلك السكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي (العجلوني، 2019، 7)، وفي ظل الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، وسوء استخدام البيئة كسلعة مجانية والنظر إليها كسلعة ومصدر لتعظيم الأرباح ونسيان أن البيئة هي المجال الوحيد لبقائنا واستمرار مستقبل أجيالنا القادمة، وما ينتج عن ذلك من تراكم الأضرار البيئية، فقد تغلغل مفهوم التنمية المستدامة في عالم المؤسسات الاقتصادية ويفرض على هذه الأخيرة التكيف والاستجابة للمتطلبات والتطورات المعاصرة (شيلي،2014، 60)، ونتيجة لتزايد المشاكل البيئية بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية يوما بعد يوم، بالإضافة لانعدام وعي وثقافة بيئية جل أفراد المجتمع ومنظماته وهيئاته الفاعلة، كل هذا سبب أدى إلى ضرورة الاستعجال في البحث عن طرق مناسبة لتخطي هذه المشاكل التي تهدد الحياة البشرية، والذي نتج عن ذلك مفهوم التنمية المستدامة كأبرز الاستراتيجيات الجديدة، الفاعلة والعصرية التي سعت للتوفيق بين متطلبات الحاضر والمستقبل (باديس، 2021، 19).

ولقد أصبح الحكم الرشيد من أهم المفاهيم في البلدان النامية، ونتيجة لذلك، تحاول العديد من الدول اتباع نظام الحكم الرشيد وتبني مفهوم الحكم الراسخ من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام المنشود والتنمية (Gaghman, 2020, 170)، وترافق ظهور مفهوم الحكم الرشيد مع تطوير مفاهيم الاستدامة، وتغيرت مفاهيم الاستدامة من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة أي الانتقال من رأس المال البشري إلى رأس المال الاجتماعي وصولاً إلى التنمية المستدامة الشاملة، وقد أصبح الحكم الرشيد بمختلف أبعاده شرط رئيس لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحرير هذه القدرات البشرية وبالتالي تعزيز رفاهية الإنسان من خلال القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة (خيرة، 2019، 102)، ويمكن تقديم الحكم الرشيد كأساس مثالي لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة. بدوره ، يعتبر مبدأ اللامركزية الآلية الرئيسة التي تعمل كأساس للحكم الرشيد ، بالإضافة إلى المساءلة والقدرة على التنبؤ والشفافية (Mohammed, et al, 2019)، كون الحكم الرشيد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، كما أنه ظل المفهوم بحاجة إلى تأصيل خصوصًا في المناطق العربية التي عانت من ضعف المشاركة ومركزية الدولة الشديدة الصارمة، وكذلك عدم إعطاء دور كاف للهيئات الحكومية المحلية، وكذلك استبعاد لمؤسسات المجتمع المدني من المشاركة، وعدم وجود بيئة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية مناسبة لذلك، سواء من حيث التشريع أو بسبب ضيق مساحة القطاع

الخاص. والحريات العامة، وخاصة الحريات الأساسية (الحلو، 2013، 56).

اشارت العديد من الدراسات إلى وجود أثر للحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أشار كل من (Safdar, et al, 2022) أن الحكم الرشيد من الركائز المهمة للتنمية المستدامة، وأنه يوجد دور للحكم الرشيد في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأكدت دراسة (زيتون، 2021) وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في تحقيق التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

وتعتبر المنظمات الدولية شريك أساسي وفاعل جنباً إلى جنب مع الدولة للقيام بواجبات التنمية الاقتصادية، لذا فهي تحظى باهتمام الجهات الرسمية والشعبية لأهميته وارتباطها بإحدى شرائح المجتمع، وتواجه هذه المنظمات تحديات كبيرة تعيق عملية استمرارها في تقديم الخدمات، والعمل عليها ضمن رؤية ومنهجية واضحة وصحيحة تمكنهم من تحقيق أهدافهم في خدمة المجتمع أو تحسينه، وتحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب توافر نظام مبادئ الحكم الرشيد لما لذلك النظام من أثر فعال في معالجة العديد من الأمور والمشكلات الإدارية والاقتصادية في المنظمات والدول التي نفذته، حيث يعد من أحدث الأساليب الإدارية التي تساعد على ضمان تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات، وبما يترتب عليه من تحسين الأداء وتحقيق التميز لتلك المنظمات كأسلوب من أساليبها الإدارية.

مشكلة الدراسة

إن تحسين فاعلية المنظمات الدولية يعد مطلب كل المنظمات لغرض تحقيق الكفاءة والفاعلية وبالتالي يزيد من قدرة المنظمة على البقاء على قيد الحياة في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة في البيئة التنظيمية والسياسية الحالية، ولكي تحقق المنظمات الدولية الأهداف المرجوة منها لابد لها أن ترتكز على عدة قواعد وأسس علمية تمكنها من العمل بنشاط وحيوية وفاعلية أكبر، ومن بين تلك القواعد البناء المؤسسي الداخلي للمنظمات وقدراتها البشرية والمادية، وكذلك تفاعلاتها مع محيطها وبيئتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وغيرها.

وتعتبر مبادئ الحكم الرشيد من الأساليب التنظيمية الحديثة التي تضمن تحقيق المنظمات للتنمية المستدامة، فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة بين الحكم الرشيد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وان اتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح يؤدي إلى تشجيع استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل وأن المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك يضمن الحكم الصالح استخدامًا أكثر كفاءة وفاعلية للموارد.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة أن معظم منظمات المجتمع المدني في اليمن تعاني من جوانب قصور في الأطر المؤسسية الحاكمة للمنظمات (النظام الأساسي، اللوائح التنفيذية)، حسب ما أورده (المخلافي، وآخرون، 2020)، فضلاً عن عدم الالتزام بها، وهي أطر تقليدية، ولا تعتمد قواعد الحوكمة ومبادئها، كما تعتمد معظم المنظمات، على

مصادر تمويل غير مستدامة ولا منتظمة، و يتصدرها منح المنظمات ووكالات التنمية الدولية وتمويلاتها، والتبرعات من شركات ورجال أعمال في اليمن ومن خارجه، والتمويل الذاتي، وقلة من المنظمات، تعتمد على تمويل منتظم من الحكومة، ومن شركات قطاع خاص، أما التبرعات من أفراد المجتمع، فلم تعد تذكر، كما أكدت دراسة (الشرفي، 2021) أن اليمن يعاني من عدم تطبيق وتفعيل معايير الحكم الرشيد وكذلك استشراء الفساد في المؤسسات والدوائر الحكومية، الأمر الذي أدى إلى توسع دائرة الفقر والتدني لمعدلات التنمية بشكل كبير.

بالإضافة إلى ما أشارت إليه العديد من التقارير المحلية والدولية: حيث أشار تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية لعام (2019، 9)، الذي بين أن اليمن ضمن أدنى 12 دولة في العالم، وصُنف ضمن أكثر ثلاث دول تواجه تهديدات الجوع في العالم في تقرير الجوع، وأما في مؤشرات الحكم الرشيد، لم يتجاوز اليمن ال 6 % من دول العالم الأدنى مرتبةً، كما أظهر تقرير وزارة التخطيط للعام (2022، 12) إلى أن استمرار تداعيات الظروف الحالية في اليمن، وتزايد عدد الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع، كما أن تدهور سبل العيش دفع بالملايين من اليمنيين إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية للحصول على الغذاء وعلى سبل العيش، كما أكدت تقرير منظمة الصحة العالمي (WHO, 2021) أن الأوضاع الإنسانية والاقتصادية مقلقة، فقد ارتفعت نسبة الأسر اليمنية التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد بصورة مزمنة حيث ارتفعت من 23.9 % عام 2014 إلى 46.3 % عام 2018 لتصل إلى أكثر من نصف السكان 51.4 % 2021 ، حيث تضررت سبل العيش ومصادر الدخل في القطاعين الخاص والعام إلى حد كبير بفعل تداعيات الحرب الجارية.

وأين كان الأمر، فإن تلك المراتب قد لا تشكل مفاجأة للكثير من المتابعين في بلد يعيش حرب وعدوان وصراعات ممتدة ومأساة إنسانية متفاقمة ومع ذلك، سيظل الأمل وقودنا في استعادة السلام والسير نحو مستقبل أفضل لكل اليمنيين، وفي الوقت الذي يسعى فيه اليمن إلى إعادة بناء الدولة، ووضع رؤية مستقبلية لما بعد الحرب والعدوان، ولان أهداف التنمية المستدامة تعتبر أداة لقياس وتقييم مستوى التنمية في كل بلد من بلدان العالم، كونها تقدم إطارا عاماً وشاملاً لقياس مدى التقدم الذي أحرزته دولة ما في العديد من المجالات التنموية من خلال مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالجوانب السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية فإن من الأهمية بمكان التركيز على معالجة جذور المشاكل بما يضمن تلبية الاحتياجات طويلة الأجل وتحقيق السلام المستدام بدءا من تشجيع النمو الاقتصادي الشامل والمستدام إلى بناء مؤسسات دولة قوية ونزيهة وشفافة.

وبناء على ما تم استعراضه سابقا يمكننا صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

"ما أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن"؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات الدولية العاملة في اليمن؟
2. ما مدى تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن؟

3. ما أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (المساءلة، العدل والمساواة، الإفصاح والشفافية، الكفاءة والفاعلية، الرؤية الاستراتيجية) في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحديد أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، ويتفرع الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على مدى الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.
2. التعرف على مدى تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.
3. تحديد أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (المساءلة، العدل والمساواة، الإفصاح والشفافية، الكفاءة والفاعلية، الرؤية الاستراتيجية) في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

أهمية الدراسة

يمكن النظر إلى أهمية الدراسة الحالية من جانبين، نظري، وآخر عملي كما يأتي:

أولاً: الأهمية النظرية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تعد من الدراسات النادرة –حسب علم الباحثين– التي تبحث في أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، فعلى الرغم من اهتمام الدراسات الإدارية بكل من مبادئ الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة، كل على حدة إلا أن قضية الربط بينهما لم تأخذ نصيبها الكافي من الدراسة، وخاصة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، كما يمكن أن تساهم الدراسة في فتح المجال أمام الباحثين للمساهمة في إيجاد حلول لبعض المشكلات التي تواجه المنظمات الدولية العاملة في اليمن، للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن أن تساهم الدراسة في إثراء المكتبة اليمنية والعربية نظرا لاحتياجها لمثل هذه الدراسات، فهذه الدراسة تمثل إضافة للدارسين في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة في تناول قطاع مهم وحيوي في التمية المستدامة، يتمثل في المنظمات الدولية العاملة في اليمن التي تسهم في تنمية المجتمع خاصة في ظل الظروف الحالية بانعكاساتها المختلفة على حياة الشعب اليمني بشكل عام، مما يستدعي التركيز عليها والبحث عن طرائق وأدوات تساعد في كفاءة وفاعلية أدائها، إضافة إلى إثارة انتباه القيادات الإدارية في المنظمات الدولية العاملة في اليمن لأهمية تطبيق مبادئ الحكم الرشيد كاستراتيجية إدارية حديثة، وإبراز أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد كخطوة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ومساعدة هذه القيادات من خلال نتائج وتوصيات الدراسة في اتخاذ قرارات وصناعة استراتيجيات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساءلة في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدل والمساواة في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفاعلية والكفاءة في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرؤية استراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

حدود الدراسة:

التزمت الدراسة بالحدود التالية:

1. **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على المنظمات الدولية العاملة في الجمهورية اليمنية.
2. **الحدود البشرية:** تم تطبيق الدراسة على جميع الموظفين العاملين في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.
3. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على دراسة أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (محمد، ومحمود، 2023) إلى دراسة أثر تطبيق الحوكمة على أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال عرض التجربة الماليزية الرائدة لاستخلاص الدروس المستفادة منها لنجاح التجربة التنموية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى: وجود أثر لتطبيق الحوكمة على أهداف التنمية المستدامة، وإن مبادئ الحوكمة (الشفافية والمشاركة واللامركزية والاندماج الاجتماعي وسيادة القانون والعدالة والمساواة ... الخ) لها تأثير على أهداف التنمية المستدامة ، كما أن تعزيز دور كل من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني يعمل على تقوية العلاقة فيما بينها، وبالتالي يتم تحقيق الحوكمة، وسعت دراسة (الربيعي، 2022) إلى إبراز دور الحوكمة في استدامة أداء منظمات المجتمع المدني في اليمن، وتوصلت الدراسة إلى أنه يتم تطبيق مبادئ الحوكمة المتعلقة بالإجراءات والعمليات الداخلية للمنظمات والمتمثلة في (الشفافية، والمساءلة، والعدالة والمساواة، والقدرة التنظيمية) بدرجة عالية، وبينت الدراسة وجود دور للحوكمة في استدامة أداء منظمات المجتمع المدني في اليمن وأن أبعاد الحوكمة (الشفافية، والمساءلة، والعدالة والمساواة، والقدرة التنظيمية) لها دور في استدامة أداء منظمات المجتمع المدني. وتناولت دراسة (زيتون، 2021) أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية في بلديات الضفة الغربية، وتوصلت الدراسة إلى: وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مستوى التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وحاولت دراسة (الجوهر، وبلاسم، 2021) توضيح الدور الذي تقوم به الحوكمة في تحسين الأداء المستدام للوحدات، توصلت الدراسة إلى أن اتباع الوحدات الاقتصادية لمبادئ الحوكمة له دور في تحسين أدائها المستدام. وسعت دراسة (الخالدي، 2021) إلى التعرف على حوكمة القطاع غير الربحي ودورها في التنمية الاجتماعية، وخلصت الدراسة إلى: أن لحوكمة القطاع غير الربحي دور في

تحقيق التنمية الاجتماعية، وأن لتطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية والإفصاح، المساءلة، حكم القانون، المشاركة، الكفاءة والفاعلية، الرؤية الاستراتيجية) دور في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجمعيات الأهلية. وركزت دراسة (الشرفي، 2021) على إبراز دور تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن، وتوصلت الدراسة إلى: وجود دور لتطبيق معايير الحكم الرشيد بالحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن، ووجود دور لأبعاد الحكم الرشيد في الأساس على (مبدأ الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية) في تحقيق التنمية المستدامة. وسعت دراسة (السعدوني، والدريملي ،2020) إلى إبراز العلاقة لتطبيق مبادئ الحوكمة بتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح، العدالة والإنصاف، دور أصحاب المصاح، الرقابة والمحاسبة)، والتنمية الاجتماعية المستدامة في المنظمات الأهلية العاملة في المجال التنموي بقطاع غزة. بينما حاولت دراسة (ياسين، 2020) تحديد مظاهر الحكم الراشد وإبراز دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى: وجود دور للحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، ووجود دور لتطبيق قواعد الحكم الراشد (سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، المحاسبة، المشاركة، مؤشر حقوق الإنسان) في تحقيق التنمية المستدامة. كما سعت دراسة(الجنابي، وأبو شعالة، 2020) لإبراز دور الحوكمة بأبعادها (المساءلة، الشفافية، النزاهة ومحاربة الفساد، الاستجابة، العدل والمساواة)، الاستدامة المؤسسية بأبعاده: (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، وأظهرت الدراسة وجود دور للحوكمة وأبعادها (المساءلة، الشفافية، النزاهة ومحاربة الفساد، الاستجابة، العدل والمساواة) في تعزيز الاستدامة المؤسسية وأبعادها على الصعيدين النظري والعملي في المؤسسة، أما دراسة(Ramzy, et al ,2019) فسعت إلى دراسة أهمية التنمية المستدامة (SD)والحكم الرشيد. واستكشاف العلاقة بين التنمية المستدامة (SD)والحكم الرشيد، توصلت الدراسة إلى: وجود علاقة قوية بين متغيرات الحكم الرشيد المقاسة وبين تطبيقات مفاهيم التنمية المستدامة، وبحثت دراسة (عبد الرحمن، وطلال، 2018) في مساهمة الحكم الراشد في تحقيق الأبعاد المختلقة بالتنمية المستدامة سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو بيئية أو تكنولوجية، وتوصلت إلى: وجود أثر فعال للحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة. بينما بحثت دراسة (**الزركوش، وآخرون، 2017**) في دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية، وتوصلت إلى: أن للحكومة الرشيدة أثراً في تحقيق التنمية، أما دراسة (Stojanović, et al, 2016) فتناولت أثر الحكم الرشيد على مؤشرات التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات للحكم الرشيد على مؤشرات مختارة للتنمية المستدامة.

التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تم استعراض العديد من الدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة، وقد تناولت جميع الدراسات موضوع مبادئ الحكم الرشيد، وموضوع التنمية المستدامة، وقد تفاوتت فيما بينها في تناول هذه الموضوعات من زوايا مختلفة وفي قطاعات مجتمعية متباينة، وقد تم توضيح الفجوة البحثية بفجوة معرفية، وفجوة مكانية، حيث تتمثل الفجوة المعرفية

في أن الباحثين من خلال المسح المكتبي والبحث الطويل في المواقع الإلكترونية، ندرة الدراسات العربية والأجنبية التي جمعت بين مبادئ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في المنظمات الدولية بشكل عام. أما الفجوة المكانية فلم يجد الباحثان – بحسب علمهم – أي دراسة محلية جمعت بين مبادئ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم الحكم الرشيد:

تعريف الحكم الرشيد في اللغة: الحكم مشتق من جذر ثلاثي (حكم)، وتضيف اللغة العربية إلى مفهوم الحكم بالمعرفة والحكمة والعدالة على أساس القاعدة الشرعية ووفق قاموس الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ويقال: حكم: أي حكم، وقيل: حكم له وحكم عليه، وحكم بينهما، فيبنى الحكم على القضاء بين الناس، أي الحكم: العلم والفهم أي معرفة القواعد الشرعية وتفسيرها كما ورد في القرآن الكريم وأعطينا لقمان حكمة. (ياسين، 2020، 10)، ولا يوجد إجماع على المستوى المحلي أو الإقليمي بخصوص استخدام مرادف محدد باللغة العربية مقابل مصطلح (Governance)، فقد تعددت هذه المرادفات مثل: الحوكمة، أو الإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة أو الإجراءات الحاكمة (المطيري ،2003، 281).

واصطلاحاً: لا يوجدُ تعريف موحد على المستوى العالمي لمفهوم الحكم الرشيد يتفق عليه بين العلماء والباحثين والعاملين في مجال الاقتصاد والقانون والإدارة والسياسة، ويرجع ذلك إلى تداخلها في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات مما يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل(سليمان، 2009، 17)، "وقد يرجع إلى اختلاف النظرة تجاه الحكم الرشيد ما بين كلٍ من المستوى الجزئي (الشركات) والمستوى الكلي (الدول)" (راجح، 2019، 60)، "فالحكم الرشيد مرتبط بالدول، والحوكمة مرتبطة بالمؤسسات".

وقد عرف صندوق النقد الدولي الحكم الرشيدة: أنه مفهوم شامل لجميع جوانب كيفية حكم أي دولة، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي بالإضافة الالتزام بسيادة القانون (IMF, 2016,1)، ويكون بذلك صندوق النقد الدولي "قد اهتم بمسألة الحكم الرشيد من زاويتين: أما الزاوية الأولى فتعكس وظيفة الصندوق من حيث اهتمامه بالجانب الاقتصادي للحكم الراشد، الذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، في حين تتعلق الزاوية الثانية بالجانب السياسي للمفهوم، من حيث ارتباطه بحقوق الإنسان واصلاح حوكمة الشركات" (شعبان، 2014، 53- 54)، أما بالنسبة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فعرفت الحكم الرشيد على أنه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، وتعزيز خلق الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي، وضمان حد أدنى من الضمان الاجتماعي. وكما تم تعريف الحكم الرشيد أيضًا على أنه قدرة الحكومة على أن تكون عملية الإدارة العامة بفاعلية وبكفاءة، وتخضع للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، ويدعمها نظام الحكم الديمقراطي (الحلو، 2012، 30)، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: فترى أن الحكم الرشيد هو" استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع، مع العمل على إدارة الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية" (ياسين، 2020، 15)، ويرى

المعهد العربي للتخطيط أن الحكم الرشيد هو: "مجموع من القوانين والنظم والقرارات والتعليمات والإجراءات والسياسات والخطط الاستراتيجية والتشغيلية والأهداف الذكية والمبادرات والبرامج والمشاريع والأنشطة التي تهدف لتحقيق جودة وتميز في الأداء والخدمات الممتازة ورضى الجهات المستفيدة والتي ينبغي على مؤسسات القطاع العام الالتزام بها، بيد أنه ينتج عن الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد الحد من الفساد ورفع مستوى قبول المواطنين للمؤسسات العامة والثقة بالمسؤولين عن طريق الالتزام الأخلاقي والسلوكي بالقوانين والنظم واللوائح والتعليمات الناظمة لعمل القطاع العام وتحقيق أهدافه" (زيتون، 2021، 18)، وعرف أيضاً بأنه: النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات وتوجيهها وتنظيمها ومراقبتها، أو الإجراءات التي توجه الشركات وتديرها وتراقب أدائها لتمكينها من الوصول إلى تحقيق رسالتها وتحديد الأهداف مع ضمانها تحقيق مصالح جميع الأطراف. (الشمري، 2008، 118)، ويتضمن مفهوم الحكم الرشيد: الممارسات التي تحكم العلاقات بين جميع أصحاب المصلحة في المنظمة (Emmanuel & Ayandele, 2013, 52)، ويشير (الفرا، 2013، 24) إلى أن مصطلح الحكم الرشيد: يشكل توجهاً استراتيجياً لترشيد الأسس والمبادئ والممارسات التنظيمية والإدارية لتنمية الاستفادة من القدرات والموارد وفق قواعد ومعايير يتم الاتفاق عليها، وعرف (ناصر الدين، 2012، 3) الحكم الرشيد بأنه: نظام يخضع بموجبه نشاط المؤسسات لمجموعة من القوانين والأنظمة والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الرئيسية والتي تؤثر على الأداء.

وعرفت الدراسة الحالية الحكم الرشيد بأنه: مجموع من النظم والقوانين والقرارات والتعليمات والإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة واللامركزية والاجماع، والعدل والمساواة، عن طريق استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل، لتحقيق أهداف المنظمة ورؤيتها الاستراتيجية بشكل فاعل، وتقليل المخاطر بهدف تحسين الأداء الكلي للمنظمة.

2- أبعاد مبادئ الحكم الرشيد:

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحكم الرشيد، فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير لتطبيقه، ومن خلال استعراض الباحثين لمبادئ الحكم الرشيد (الحوكمة) في المؤسسات التي وضعتها المنظمات والهيئات الدولية، وذكرها الباحثون تبين عدم وجود نوع من الإجماع على جميع مبادئ الحكم الرشيد مع وجود اتفاق في بعضها واختلاف في البعض الآخر، وبالتالي أخذ الباحثان في الدراسة الحالية خمسة مبادئ للحكم الرشيد وهي (المساءلة، الإفصاح والشفافية، العدل والمساواة، الكفاءة والفاعلية، الرؤية الاستراتيجية) وهذه الأبعاد تمثل أبعاد المتغير المستقل في الدراسة الحالية، وقد تم اختيار هذه الابعاد كونها مناسبة لبيئة الدراسة الحالية، وكونها تسهم في تحقيق أهداف الدراسة، وسيتم تناولها بشكل مختصر كما يأتي:

2-1. **المساءلة:** وتعني "وجود أساليب وطرق مقننة ومؤسسية، تمكن المسؤولين عن نتائج أعمالهم من محاسبة المسؤولين ومراقبة سلوكهم في عملهم، مع

إمكانية معاقبة كل من يخالف عمله، وتهدف هذه المساءلة إلى تمكين الأفراد والمؤسسات ذات الصلة لمراقبة ومحاسبة الموظفين والمسؤولين، من خلال القنوات والأدوات المناسبة، دون تعطيل العمل"(المغربي، 2019، 1605)، وتُعرَّف المساءلة بأنها: العمل بفاعلية ضد الأفراد الذين تجاوزوا حدودهم، وفي حالة سوء الإدارة، وكذلك وضع الآليات اللازمة والشفافة لمعاقبة الأفراد وأعضاء مجلس الإدارة، والمساءلة يكفلها القانون ومن خلال وجود قضاء عادل ومستقل (سكاك وهباش، 2009، 7).

2-2. العدل والمساواة: ويقصد بها العدل الاجتماعي بحيث تتاح لجميع المواطنين، رجالاً ونساءً، فرصة الحياة لتتحسن أوضاعهم، وذلك من خلال وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف وتحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع احتياجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي (الآغا، 2008، 191)، كما تعني توفير الفرص للجميع، لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم، مما يتطلب توافر العدل الاجتماعي لجميع المواطنين، لتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة؛ من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي (مصلح، 2013، 45)، **كما يعني** العدل والمساواة معاملة جميع الأفراد بدون تميز بينهم وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة، ويعمل الحكم الرشيد على تحقيق عدم التمييز بين الأفراد، خاصة فيما يخص أصحاب المصالح من حيث حقوقهم وحمايتهم من أي عمليات قد تؤثر على قرارتهم.

2-3. الإفصاح والشفافية: يعد مبدأ الشفافية و الإفصاح من أهم مبادئ الحوكمة؛ ويُعد أحد آليات قياس درجة تطبيق الحوكمة في المؤسسات، حيث ترتكز على حرية تدفق المعلومات واتاحتها لجميع المعنيين بحيث تكون المعلومات المتوافرة كافية لفهم العمليات في المنظمات ومتابعتها(عيد، 2017، 527)، ويعني تقديم صورة واضحة وحقيقة عن كل ما يحدث من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، ونشر التقرير السنوي في موعده، والتقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، والإفصاح العادل عن النتائج السنوية لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتوفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا، وتحديث المعلومات على شبكة الأنترنت" (قدوري، 2012، 29)، ويرى (عبد الله وعناد،2021، 325) أن الشفافية هي تعبير عن الحياد التام، والاهتمام بسلامة العمليات والمعاملات، وتشير إلى الوضوح في عملية صنع القرار وتخصيص الموارد.

2-4. **الكفاءة والفاعلية:** الكفاءة والفاعلية: قد يظهر كلاهما مرادف للآخر، إلا أنهما في الحقيقة مختلفان من حيث المعنى لكل منهما، قد نقول عن آلة أنها فعالة إذا كانت تنتج قدرًا معينًا من المخرجات من خلال استهلاك أقل من المدخلات، وبالنسبة للفعالية، يتم تقييمها بناءً على أهداف المنظمة، إلى أي مدى تم تحقيق النتائج المقدرة أو المرجوة، أي تقييم الفاعلية بدلالة مقارنة بين حجم النشاط المحقق والهدف المسطر سابقا (منى،2017، 109)، **فالكفاءة:** يعني الحصول على أكبر قدر من المخرجات (النتائج) باستخدام أقل كمية أو تكلفة من المواد (الموارد والوسائل)، وبعبارة أخرى، الحفاظ على التكاليف عند الحد الأدنى، والنتائج في حدودها القصوى، لذا فإن الكفاءة هي مفهوم يربط بين

المدخلات والمخرجات(موسى، وواعر،2009، 611)، أما بالنسبة لمفهوم الفاعلية فهو مؤشر على مدى تحقيق الأهداف، وبالتالي فهو يهتم بالأهداف التي تضعها المنظمة ومدى تحقيقها، بالإضافة إلى تحسين عملياتها الداخلية والحصول على الموارد التي توصف بأنها نادرة من البيئة التي تعمل فيها (هاشم، 2019، 57).

2-5. الرؤية الاستراتيجية: وتُعرَّف الرؤية الاستراتيجية على أنها: المسار المستقبلي للمؤسسة الذي يحدد الوجهة التي تريد الوصول إليها، والموقع في السوق الذي تنوي تحقيقه، ونوع القدرات والإمكانيات التي تخطط لتطويرها(حامد،2016، 53)، كما تُعرَّف الرؤية الاستراتيجية أيضًا على أنها: نقطة البداية لأي إطار عمل استراتيجي، حيث أنها تشكل إطار العمل وتعطي المنظمة الأساسيات للإجابة عما إذا كانت أهدافها العامة والمحددة، وكذلك أنشطتها، في رؤية المنظمة، أم لا، فهي يصف ما تطمح المنظمة للوصول إليه في المستقبل (محمد، 2013، 266)، وتعد الرؤية هي الطموح أو الحلم الذي رسمته المنظمة وتحاول الوصول إليه (محمد وخلف، 2016، 135).

3- مفهوم التنمية المستدامة:

نظرا لأهمية التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المرتدة المتبادلة بين الجوانب الثلاثة لها، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب البيئي، والتي تركز أيضا على الكم والنوع لنتائج هذه العلاقة، فقد أقيمت عدة مؤتمرات وندوات من أجل التشاور والتباحث في هذا المجال، وقد كانت أولى هذه المؤتمرات مؤتمر ستوكهولم، الذي أقيم في دولة السويد عام 1972 ودار حول التنمية البشرية حيث تم خلاله إنشاء اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (باديس، 2021، 22)، مرورا بقمة الأرض في ري ودي جانيرو بالبرازين حول البيئة والتنمية عام 1992 وتوصل المؤتمر إلى خمس اتفاقيات أساسية: جدول أعمال القرن 21، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وبيان المبادئ بشأن الغابات، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي(الهاجري، 2008، 3) وصولا إلى قمة جوهانسبرج التي انعقدت بجنوب أفريقيا في العام 2002، والتي سلطت الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية(فيشوش، قويدر، 2019، 345)، وفي عام 2005، دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ بشأن خفض الانبعاثات التي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري، وفي عام 2007، عقد المؤتمر الدولي لمواجهة تغير المناخ في بالي بإندونيسيا، وتمحورت مناقشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية، ومن أهمها الارتفاع الكبير في درجة حرارة الأرض بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري(خيرة، 2019، 98)، وفي العام 2010 انعقدت قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بـ(كوبنهاغن الدنمارك)، وناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك سبل تحقيق التنمية العالمية المستدامة التي تراعي الجوانب البيئية في استراتيجياتها المختلفة الكلية والجزئية، ولم تسفر هذه القمة عن اتفاقيات ملزمة وكمية كتلك التي أنتجها بروتوكول كيوتو(حميدة، 2011، 48)، وفي عام 2012، انعقدت الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في الدوحة، قطر: خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ، عززت الحكومات مكاسبها من ثلاث

سنوات من المفاوضات الدولية في مجال تغير المناخ، وفتحت الباب أمام طموح أكبر والإجراءات اللازمة على كافة المستويات(باديس، 2021، 21)، وفي الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف عام 2014، ليما، اغتنمت حكومات العالم الفرصة للقيام بدفعة جماعية أخيرة نحو التوصل إلى اتفاق عالمي جدي في عام 2015، وفي باريس عام 2015: أدت المفاوضات إلى اعتماد اتفاق باريس في 12 ديسمبر، المنظمة لمقاييس خفض التغير المناخي في عام2020.إن تبني هذا الاتفاق أنهى عمل منهاج ديربان الذي تم تأسيسه خلال الدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف (باديس، 2021، 21)، وفي سبتمبر 2015، حضر المؤتمر أكثر من 450 من قادة العالم قمة التنمية المستدامة التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لاعتماد خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة رسميًا، وتتكون خطة "تحويل عالمنا"، خطة التنمية المستدامة لعام 2023، من إعلان واحد و17 هدفا، وفرع عن وسائل التنفيذ والشراكة العالمية المتجددة، وإطار الاستعراض، والمتابعة، وبدأ تنفيذها رسميا في العام 2016(سمية، 2021، 23)، ونظرا لاختلاف الكتاب والمفكرين حول مفهوم التنمية المستدامة تم ذكر بعضها كما يلي:

وقد عانت التنمية المستدامة من تكدس شديد في التعاريف والمعاني بسبب تعدد استخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية، فيما يراها آخرون نموذجا تنمويا بديلا، أو ربما أسلوبا لتصحيح الأخطاء والعثرات المتعلقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها كمسألة إدارية ومجموعة قوانين وقرارات التي تفيد التخطيط لاستخدام الموارد بشكل أفضل(شيلي، 2014، 65)، وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها:" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (عبد الرحمن، 2007، 7)، وعرف (قاسم، 2008، 158)، التنمية المستدامة بأنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي حتى لا تعرض قدرة أجيال المستقبل لعدم تلبية حاجاته"، وأشار (سلوم ونور، 2019، 381)، إلى التنمية المستدامة بأنها: "اهداف يعمل الانسان على تحقيقها بشتى المجالات وبقدر تعلق الامر بالشركات فأنها الجهود المبذولة للمحافظة على الموارد الطبيعية بطرق مختلفة بما يضمن تحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والمحافظة على حقوق الاجيال القادمة"، ويرى (وهاب، وسليمان، 2021، 306)، أن التنمية المستدامة: "تكون طويلة الامد وتؤدي الى تحقيق الرفاهية للأجيال الحالية دون المساس بالرفاهية للأجيال المستقبلية وهذا يتطلب ازالة الاثار السلبية لاستنفاذ الموارد".

وعرفت الدراسة الحالية التنمية المستدامة بأنها: عملية مستمرة تعبر عن احتياجات المجتمع وتقوم على مبدأ العدالة والمشاركة العامة والاستغلال العقلاني والرشيد للموارد بما يضمن تحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

4- أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة توضع في الحسبان عند اتخاذ قرار تنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فقد اعتبر مؤتمر القمة العالمي لعام 1992 أن التنمية المستدامة هي عملية إنمائية واحدة

ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، أما خطة "جوهانسبرغ" للتنفيذ فعرفت التنمية المستدامة في ثلاثة مسارات منفصلة تشكل ثلاثة أبعاد متداخلة ومتآزرة هي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة(بن علية، 2018، 23)، وقد تناولت أغلب الدراسات أن أبعاد التنمية المستدامة بهذه الأبعاد الثلاثة(البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي)، وأضافت بعض الدراسات البُعد الأخلاقي، وبالتالي تم اعتماد أبعاد المتغير التابع في الدراسة الحالية " التنمية المستدامة"، بأربعة أبعاد وهي(البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي، البُعد الأخلاقي)، وفيما يأتي عرض لهذه الأبعاد ومؤشرات قياسها بما يخدم أغراض هذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

4-1. البُعد الاقتصادي: ويشير البعد الاقتصادي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويمكن حصر البعد الاقتصادي فيما يلي: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية بتغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البي ولوجي، بالإضافة إلى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته، حيث تقع مشكلات التلوث العالمي على عاتق الدول الصناعية(شيلي، 2014، 71)، ويعني ضمان حصة استهلاك الفرد من الموارد المتاحة في الطبيعة، وكذلك إيقاف تبديد الموارد المستهلكة وترشيدها والحفاظ عليها وابتكار طرق لتنميتها قدر الإمكان، واعتماد مبدأ المساواة في توزيع هذه الموارد بين المجتمعات الحالية والمجتمعات او الاجيال القادمة. كما يعني البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة البحث المتواصل عن طرق و إجراءات تخفض من مستويات الاستهلاك للطاقة والموارد الطبيعية وبالأخص الموارد الغير متجددة (الماء ومصادر الطاقة كالنفط والغاز) عن طريق تحسين مستوى كفاءة العمليات الإنتاجية والاستهلاكية بمختلف مجالات واساليب حياة الأفراد(الركابي، 2014، 18).

4-2. البُعد الاجتماعي: ويتمثل البعد الاجتماعي في العلاقة بين الإنسان والطبيعة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي ويتم من خلال توفير سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة مستويات الرفاهية واحترام حقوق الإنسان وارتفاع معدل دخله للوصول مستوى معيشة أفضل وضمان تحديد النمو السكاني لأن النمو السكاني عامل اساسي لمعدل استغلال الموارد الطبيعية فإذا زادت معدلات النمو السكاني عن الطبيعي سوف يسبب ضغط حاد على الموارد الطبيعية وقد يسبب نفاذها مما يؤدي لوجود مجاعات وفقر(محمد، وآخرون، 2022)، كما تهتم التنمية الاجتماعية بتنمية الجانب الإنساني وزيادة وعيه وثقافته من خلال توفير التعليم والتدريب المناسبين مما يفيد عمليات التنمية المستدامة في مختلف المجالات لأن الإنسان هو الفاعل الأساسي لبرامج وخطط التنمية ولذلك يجب تهيئته ودعمه باعتباره المورد الابداعي والعقل المنتج لكل هذه الخطط المستقبلية (قطوش، وجنوحات، 2018، 13).

4-3. البُعد البيئي: ارتبط غالبا مفهوم التنمية المستدامة بالبيئة وما يخصها، وقد أعطى الأهمية البالغة لذلك توجه المجتمع الدولي والمحلي للبيئة، ليتم

إدراج البيئة في عملية التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بأفضل الطرق واكثرها ترشيدا واستغلالاً لمنافعها، خصوصا بعد تزايد المشاكل التي تتعرض لها البيئة تدريجيا كنتيجة لعمليات الانتاج والاستهلاك التي تمارسها المجتمعات والدول غير المبالية بالأضرار الناتجة على الأرض، وان تحقيق التنمية يتطلب الحفاظ على البيئة سواء من خلال عمليات التصنيع أو التعمير أو غيرها، وربط التكنولوجيا الصديقة البيئة بالتنمية، لغرض التقليل من التلوث بكل أشكاله (هزيلي، 2015، 165)، وتتمثل التنمية المستدامة من الناحية البيئية من خلال تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة المناسبة للمتطلبات البيئية، مثل ترشيد الاستهلاك وتحسين نظم الإنتاج التي تشكل فيها الموارد الطبيعية عنصرا أساسيا في الإنتاج ولذلك لا بد من أخذ هذه القضية على محمل الجد ووضعها في قائمة الاهتمامات لتحقيق التنمية المستدامة بالشكل الصحيح. (محمد، وآخرون، 2015، 348).

4-4. البُعد الأخلاقي: والمسؤولية الأخلاقية للمنظمات تعني أن تكون المنظمة مبنية على أسس قيمية وأخلاقية، تحتم عليها الالتزام بالأعمال الصحيحة، والامتناع عن الإضرار بالآخرين؛ فالمنظمة عندما تراعي الأخلاق، في قراراتها، فإنها تعمل ما هو صحيح، وحق وعادل، وتتجنب الحاق الضرر بغيرها. (الحسن، 2014، 13)، ومن الأخلاقيات التي يجب أن تتحلى بها المنظمات؛ الالتزام بإطاعة القوانين، والعدل والمساواة بين الجنسين، والحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته، ونشر واشاعة ثقافة التسامح والسلام، ونبذ العنف والكراهية، فضلا عن نشر ثقافة القبول بالرأي والرأي الآخر في محيطها، ومد جسور التعاون والشراكة الفاعلة مع منظمات المجتمع المحلي لرسم خطط الاستدامة للمنظمة والمجتمع، واكتساب ثقة شركائها في دعم برامج التنمية المستدامة التي تتبناها المنظمة (الإدريسي، 2018، 50).

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الارتباطي؛ حيث تم وصف متغيرات الدراسة ومدى ممارستها في المنظمات الدولية العاملة في اليمن ودراسة العلاقة فيما بينها وتفسيرها وتحليلها وتقديمها وربطها للوصول إلى استنتاجات تسهم في زيادة المعرفة.

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة أداة للدراسة، والتي تم تصميمها بالاستعانة بالدراسات السابقة، وتم تطويرها بما يتناسب مع الدراسة الحالية، كما تم استخدام مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في الدراسات العلمية، والأبحاث، والكتب والمجلات العلمية المحكمة، والدوريات والمقالات والتقارير، ومواقع الإنترنت المتاحة للبحث العلمي ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، في تسع منظمات ويبلغ عددهم (2005) مفردة، والجدول رقم (1) يوضح المنظمات الدولية العاملة مجتمع الدراسة:

جدول (1) المنظمات الدولية مجتمع الدراسة

المنظمة	سنة التأسيس	عدد الموظفين

منظمة الأمم المتحدة(UNDB)	1971	150
منظمة اليونيسف(UNCIF)	1946	110
المنظمة الألمانية(GIZ)	2011	230
منظمة برنامج الغذاء العالمي(WFP)	1965	850
منظمة الأغذية والزراعة الفاو(FAO)	1945	120
منظمة الصليب الأحمر(ICRC)	1863	110
المجلس النرويجي للاجئين(OXFAM)	1946	235
منظمة الإغاثة والتنمية(ADRA)	1956	120
مكتب تنسيق الشئون الإنسانية(OCHE)	1991	80
الإجمـــــــــالي		**2005**

وقد تم اختيار عينة حجمها (371) مفردة بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وتم توزيع (371) استبانة على عينة الدراسة، وتم استرجاع (341) استبانة، أي ما نسبته (91.91%) من الاستبانات الموزعة، وبعد الاطلاع على الاستبانات المستردة وتدقيقها تبين أن هناك (4) استبانات غير صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، وبهذا يكون عدد الاستبانات التي تم اعتمادها في التحليل الإحصائي (337).

أداة الدراسة وخطوات بنائها:

تم الاعتماد على الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، حيث تم تصميم الاستبانة بناءً على الدراسات السابقة، وتم الاعتماد في بناء فقرات المتغير المستقل مبادئ الحكم الرشيد على دراسات (2016؛ الحلو، 2012؛ أبو عرب، 2017؛ زيتون، 2021 ؛ Eunice, 2023)، كما تم الاعتماد في بناء فقرات المتغير التابع التنمية المستدامة على دراسات (الإدريسي، 2018؛ شيلي، 2014؛ زيتون، 2021؛ Hussein, 2021؛ Wassan et al.,2022; Ali et al., 2022; Lepistö et al., 2023) وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين أساسيين، هما: **القسم الأول:** المتعلق بالمتغيرات الديمغرافية وتمثلت في: (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمــة، المسمى الوظيفي). و**القسم الثاني:** تضمن الفقرات الخاصة بقياس المتغير المستقل، والمتغير التابع، وقد تضمن المتغير المستقل مبادئ الحكم الرشيد (27) فقرة موزعة على خمسة أبعاد، هي (المساءلة، الإفصاح والشفافية، العدل والمساواة، الكفاءة والفاعلية، الرؤية الاستراتيجية)، فيما تضمن المتغير التابع التنمية المستدامة (21) فقرة موزعة على أربعة أبعاد هي (البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي، البُعد الأخلاقي)، وتم تصميم الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات، حيث أعطى الرقم (5) للبديل موافق تماماً، والرقم (4) للبديل موافق، والرقم (3) للبديل موافق إلى حدٍ ما، والرقم (2) للبديل غير موافق، والرقم (1) للبديل غير موافق إطلاقاً.

أساليب التحليل الإحصائي:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية: اختبار معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation): لاختبار الصدق البنائي، واختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لقياس ثبات أداة الدراسة،

والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

أ. **الصدق الظاهري:** تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص من الخبراء والأكاديميين، وطُلِب منهم إبداء آرائهم في مدى مناسبة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون تم إجراء التعديلات المقترحة التي أسهمت في تجويد الاستبانة وإخراجها في صورتها النهائية.

ب. **الصدق البنائي لأداة الدراسة:** تم حساب الصدق البنائي لأداة الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون (R) بين كل بعد بالدرجة الكلية لفقرات المجال الذي ينتمي إليه، كما في الجدول (2)

جدول (2) الصدق البنائي لأداة الدراسة

المتغير	البُعد	درجة الارتباط	مستوى الدلالة
مبادئ الحكم الرشيد	المساءلة	.826**	0.000
	الإفصاح والشفافية	.907**	0.000
	العدل والمساواة	.910**	0.000
	الكفاءة والفاعلية	.888**	0.000
	الرؤية الاستراتيجية	.863**	0.000
تحقيق التنمية المستدامة	البُعد الاقتصادي	.888**	0.000
	البُعد الاجتماعي	.938**	0.000
	البُعد البيئي	.889**	0.000
	البُعد الأخلاقي	.860**	0.000

يتضح من الجدول (2) أن جميع أبعاد الدراسة جاءت مرتبطة بمحاورها بدرجات ارتباط موجبة وذات دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وهذا يبين مدى ارتباط كل بُعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه، وبذلك تعتبر جميع أبعاد ومحاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة: تم التحقق من الثبات من خلال معامل الفا كرونباخ (Cronbach Alpha) **والجدول (3) يوضح نتائج اختبار الفا كرونباخ.**

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha
المساءلة	6	0.921
الإفصاح والشفافية	5	0.880
العدل والمساواة	5	0.926
الكفاءة والفاعلية	6	0.929
الرؤية الاستراتيجية	5	0.938
إجمالي محور مبادئ الحكم الرشيد	**27**	**0.985**
البُعد الاقتصادي	6	0.893
البُعد الاجتماعي	5	0.917
البُعد البيئي	5	0.906
البُعد الأخلاقي	5	0.904
إجمالي محور التنمية المستدامة	**21**	**0.963**

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha
الاستبانة بشكل عام	**48**	0.980

يتضح من الجدول (2) أن قيمة معامل الثبات (الفا كرونباخ) جاءت مرتفعة لكل بُعد من أبعاد الدراسة، حيث تراوحت بين (0.880، و0.985)، وبلغت قيمة الثبات لأداة جمع البيانات (0.980)، وهذا يعني أنها جاءت بنسبة ثبات مرتفعة جداً.

افتراضات الانحدار المتعدد

اختبار التوزيع الطبيعي: تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عن طريق اختبار الالتواء والتفلطح (Skewness & Kurtosis)، فوفقاً لـ (Hair et al., 2010, 70- 72) إذا كانت قيم الالتواء والتفلطح تقع بين (±1.96)، تعتبر البيانات موزعة طبيعياً، والجدول (4) يوضح أنه لا يوجد بُعد تتجاوز فيه قيمة الالتواء أو التفلطح عن (+1.96) و(-1.96)، وهذا يشير إلى أن جميع متغيرات وأبعاد الاستبانة تتبع التوزيع الطبيعي. **جدول (4)، اختبار الالتواء والتفلطح لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات**

محاور الاستبيان	معامل الالتواء (Skewness)	معامل التفلطح (Kurtosis)
المساءلة	-0.909	0.736
الإفصاح والشفافية	-0.677	-0.020
العدل والمساواة	-0.889	0.415
الكفاءة والفاعلية	-1.019	1.392
الاستراتيجية	-1.106	1.296
مجموع فقرات محور مبادئ الحكم الرشيد	**-0.909**	**0.661**
البُعد الاقتصادي	-0.644	-0.104
البُعد الاجتماعي	-0.773	0.200
البُعد البيئي	-0.552	-0.524
البُعد الأخلاقي	-1.181	1.627
مجموع فقرات محور التنمية المستدامة	**-0.880**	**0.713**

اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test) (التباين المشترك): تم التأكد من عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين متغيرين مستقلين أو أكثر، من خلال إجراء اختبار معامل تضخم التباين(VIF)، واختبار التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة، حيث يجب ألا تتجاوز قيمة (VIF) عن(10)، وأن تكون قيمة التباين المسموح به Tolerance أكبر من (0.20) (Field, 2018, 605-606) والجدول (5) يوضح عدم وجود مشكلة في التباين المشترك، حيث جاءت أقل قيمة لنسبة التباين المسموح (Tolerance) تساوي (0.263) وهي أكبر من (0.20) كما يتضح أن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) تساوي (3.798) وهي أقل من القيمة (10)، وهذا يدل على خلو المتغيرات المستقلة من التداخل الخطي.

جدول (5) نتائج اختبار التباين المشترك المتعدد لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة الفرعية	التباين Tolerance	تضخم التباين(VIF)
المساءلة	0.441	2.270
الإفصاح والشفافية	0.275	3.637
العدل والمساواة	0.263	3.798
الكفاءة والفاعلية	0.308	3.251
الرؤية الاستراتيجية	0.375	2.666

عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل، مبادئ الحكم الرشيد:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مبادئ الحكم الرشيد

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	مستوى التوفر	الرتبة
1	المساءلة	4.15	0.72	82.97%	مرتفع	1
2	الإفصاح والشفافية	3.95	0.81	78.96%	مرتفع	5
3	العدل والمساواة	4.05	0.82	80.97%	مرتفع	4
4	الكفاءة والفاعلية	4.10	0.75	81.90%	مرتفع	2
5	الرؤية الاستراتيجية	4.09	0.79	81.86%	مرتفع	3
متوسط محور مبادئ الحكم الرشيد		**4.07**	**0.68**	**81.33%**	**مرتفع**	

يتضح من الجدول (6) أن المتوسط الحسابي لمحور مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات الدولية العاملة في اليمن بشكل عام بلغ (4.07)، وبنسبة موافقة (81.33%)، وانحراف معياري (0.68)، وبدرجة ممارسة (مرتفعة)، وهذه الدرجة تؤكد بأن مستوى الاهتمام بمبادئ الحكم الرشيد في المنظمات محل الدراسة وفقاً لآراء المبحوثين كان مرتفعاً بجميع أبعاده، ويمكن تفسير ذلك إلى إدراك المنظمات محل الدراسة بأن مبادئ الحكم الرشيد عنصرا هاماً في تقدم وتميز ورقي أي مؤسسة.

كما يتضح من الجدول (6) أن مستوى أبعاد مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات تدرجت بحسب درجة توفرها تنازلياً كما يأتي: جاء في المرتبة الأولى بُعد المساءلة وبدرجة توفر (مرتفعة)، حيث حصل على متوسط حسابي (4.15) ويقابلها توافراً بنسبة (82.97%)، وانحراف معياري (0.72)، وهذه الدرجة تؤكد بأن هناك قدره مرتفعة لدى العاملين في المنظمات محل الدراسة على استثمار خبرتهم السابقة لتوليد ابداع جديد وفكرة جديدة في مواقف مختلفة، وجاء بُعد الكفاءة والفاعلية في المرتبة الثانية وبدرجة ممارسة (مرتفعة)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.10) ويقابلها توافراً بنسبة (81.90%)، وانحراف معياري (0.75)، وهذه الدرجة تؤكد أن العاملين في المنظمات محل الدراسة لديهم الكفاءة والفاعلية في العمل. بينما جاء بُعد الرؤية الاستراتيجية في المرتبة الثالثة وبدرجة ممارسة (مرتفعة)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.09) ويقابلها توافراً بنسبة (81.86%)، وانحراف معياري (0.79)، وهذه الدرجة تؤكد أن العاملين في المنظمات محل الدراسة لديهم رؤية استراتيجية تمكنهم من اقتناص الفرص المتاحة قبل المنافسين وتدارك نقاط الضعف والاستفادة القصوى من نقاط القوة وتحويلها إلى فرص ومكاسب، وجاء بُعد العدل والمساواة في المرتبة الرابعة وبدرجة ممارسة (مرتفعة)، حيث حصلت على متوسط

حسابي (4.05) ويقابلها توافراً بنسبة (80.97%)، وانحراف معياري (0.82)، وهذه الدرجة تؤكد أن العاملين في المنظمات محل الدراسة يبدون اهتماماً مرتفعاً بتطبيق العدل والمساواة في المنظمة، وأخيراً جاء بُعد الإفصاح والشفافية في المرتبة الخامسة بمتوسط (3.95) ويقابلها توافراً بنسبة (78.96%)، وانحراف معياري (0.81)، وهذه الدرجة تؤكد أن العاملين في المنظمات محل الدراسة يتميزون بالشفافية في التعامل.

نتائج التحليل الوصفي لأبعاد المتغير التابع، التنمية المستدامة:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التنمية المستدامة

م	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
1	البُعد الاقتصادي	4.01	0.76	80.12%	مرتفعة	3
2	البُعد الاجتماعي	4.04	0.77	80.80%	مرتفعة	2
3	البُعد البيئي	3.92	0.86	78.32%	مرتفعة	4
4	البُعد الأخلاقي	4.21	0.72	84.21%	مرتفعة جداً	1
متوسط محو التنمية المستدامة		**4.04**	**0.70**	**80.86%**	**مرتفعة**	

يتضح من الجدول (7) المتوسط الحسابي لمحور التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن بشكل عام بلغ (4.04)، وبنسبة موافقة (80.86%)، وانحراف معياري (0.70) وبدرجة توفر (مرتفعة)، وهذه الدرجة تؤكد بأن التنمية المستدامة متحققة بجميع أبعادها بمستوى مرتفع في المنظمات الدولية العاملة في اليمن. كما يتضح من الجدول (6) أن مستوى أبعاد التنمية المستدامة في المنظمات تدرجت بحسب درجة توفرها تنازلياً **كما يلي:** جاء البُعد الأخلاقي في المرتبة الأولى بدرجة توفر (مرتفعة جداً)، وبمتوسط حسابي (4.21) واهمية نسبية (84.21%)، وانحراف معياري (0.72). وجاء البُعد الاجتماعي في المرتبة الثانية بدرجة توفر (مرتفعة)، وبمتوسط حسابي (4.04) واهمية نسبية (80.80%)، وانحراف معياري (0.77). بينما جاء البُعد الاقتصادي في المرتبة الثالثة بدرجة توفر (مرتفعة)، وبمتوسط حسابي (4.01) واهمية نسبية (80.12%)، وانحراف معياري (0.76). فيما جاء البُعد البيئي في المرتبة الرابعة بدرجة توفر (مرتفعة)، وبمتوسط حسابي (3.82) واهمية نسبية (78.32%)، وانحراف معياري (0.86).

اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الرئيسة:

تنص هذه الفرضية على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8) نتائج الانحدار البسيط أثر مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة

R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	اختبار F	Sig.F مستوى الدلالة	الانحدار β	اختبار T	Sig.T مستوى الدلالة
.794	0.631	571.84	0.000	0.811	23.91	0.000

يتضح من الجدول (8) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة، فقيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.631) تعني بأن مبادئ الحكم الرشيد بشكل عام تفسر ما نسبته (0.631) من التغيرات الحاصلة في مستوى التنمية المستدامة، ما يشير إلى أن (63.10%) من مستوى التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن ناتجة عن الالتزام بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، كما تفسر قيمة معامل الانحدار β التي بلغت (0.811)، أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة فإن الزيادة في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد بدرجة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى التنمية المستدامة بمقدار (81.11%)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (571.84) عند مستوى دلالة (0.05). وهذا يعني **قبول** الفرضية الرئيسة للدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كلاً من: (الشرفي، 2021؛ زيتون، 2021؛ ياسين، 2020؛ عبد الرحمن، وطلال، 2018؛ Ramzy, et al ,2019؛ Stojanović, et al, 2016) التي أكدت وجود أثر لتطبيق معايير الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة، ودراسات كل من (محمد، ومحمود، 2023؛ الربيعي، 2022؛ الخالدي، 2021؛ Dhaoui,2019) التي أظهرت وجود أثر لتطبيق الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.

اختبار الفرضيات الفرعية:

تم اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد كما في الجدول (9)

جدول (9) نتائج اختبار أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد بأبعادها في تحقيق التنمية المستدامة

المتغير التابع	ملخص النماذج		تحليل التباين ANOVA		أبعاد المتغير المستقل	المعاملات		
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F	Sig.F		الانحدار β	اختبار T	Sig.T
تحقيق التنمية المستدامة	.830	0.688	146.04	0.00	المساءلة	0.089	1.979	*0.049
					الإفصاح والشفافية	0.065	1.280	0.201
					العدل والمساواة	-0.020	-0.386	0.700
					الكفاءة والفاعلية	0.234	4.530	*0.000
					الرؤية الاستراتيجية	0.460	10.38	*0.000

*** ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل.**

يتضح من الجدول (9) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمساءلة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β = 0.089)، وكانت قيمة T (1.979) دالة احصائيا عند مستوى دلالة اقل من (0.05)، وهذا يشير إلى أنه بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة فإن الزيادة بوحدة واحدة في مستوى الاهتمام بالعدل والمساواة سيؤدي إلى زيادة بمقدار (8.90%) في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن،

وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الأولى. **وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من:** (محمد، ومحمود، 2023؛ الربيعي، 2022؛ زيتون، 2021؛ الخالدي، 2021؛ الشرفي، 2021؛ السعدوني، والدريملي ،2020؛ ياسين، 2020؛ الجنابي، وابو شعالة، 2020) حيث أظهرت أن هناك أثر ذي دلالة إحصائية للمساءلة في تحقيق التنمية المستدامة.

كما يتضح أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية **للإفصاح والشفافية في تحقيق التنمية المستدامة** في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، حيث كانت قيمة T (1.447) غير دالة احصائيا، فمستوى الدلالة (Sig.) المقابلة لها بلغت (0.201) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05)، كما كانت قيمة معامل الانحدار β صغيرة جداً، حيث بلغت (0.100)، وهذا يشير الى أن الإفصاح والشفافية ليس لها تأثير في تحقيق التنمية المستدامة، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية. **ولا تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من:** (محمد، ومحمود، 2023) ودراسة (الربيعي، 2022) ودراسة (زيتون، 2021) ودراسة (الخالدي، 2021) ودراسة (الشرفي، 2021) ودراسة (السعدوني، والدريملي ،2020) ودراسة (ياسين، 2020) ودراسة (الجنابي، وابو شعالة، 2020) التي أثبتت أن مبادئ الحكم الرشيد ببعدها الإفصاح والشفافية لها تأثير في تحقيق التنمية المستدامة.

كما بينت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعدل والمساواة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة T (0.386-) غير دالة إحصائيا، فمستوى الدلالة (Sig.) المقابلة لها بلغت(0.700) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05)، كما كانت قيمة معامل الانحدار β صغيرة حيث بلغت(0.020)، وهذا يشير إلى أن العدل والمساواة ليس لها تأثير في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن المنظمات المبحوثة هي منظمات إنسانية تقدم خدماتها للمجتمع تطوعياً. **ولا تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من:** (محمد، ومحمود، 2023)؛ الربيعي، 2022؛ السعدوني، والدريملي ،2020؛ ياسين، 2020؛ الجنابي، وابو شعالة، 2020) حيث أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعدل والمساواة في تحقيق التنمية المستدامة.

كما أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية للكفاءة والفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة بيتا (β = 0.234)، وكانت قيمة T (4.530) دالة إحصائيا عند مستوى دلالة اقل من (0.05)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام الكفاءة والفاعلية سيؤدي إلى زيادة بمقدار (23.40%) في التنمية المستدام، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من: (الخالدي، 2021؛ زيتون، 2021؛ الشرفي، 2021) حيث أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية للكفاءة والفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة.

كما وضحت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرؤية الاستراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة بيتا (β = 0.460)، وكانت قيمة T (10.38) دالة احصائيا عند مستوى دلالة اقل من (0.05)، وهذا يعني إن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الرؤية الاستراتيجية سيؤدي إلى

زيادة بمقدار (46.00%) في التنمية المستدامة، ومن ثَمَّ نقبل الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من: (الخالدي، 2021) التي أثبتت أن لتطبيق الرؤية الاستراتيجية دور في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجمعيات الأهلية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- تهتم المنظمات محل الدراسة اهتماماً مرتفعاً بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، بجميع أبعاده (المساءلة، الإفصاح والشفافية، العدل والمساواة، الكفاءة والفاعلية، الرؤية الاستراتيجية).

2- تظهر المنظمات محل الدراسة اهتماماً مرتفعاً بتطبيق مبدأ المساءلة، من خلال تحديد المهام والمسئوليات والصلاحيات بوضوح لكل مسؤول فيها، مع توفر قوانين وأنظمة تمكن من مساءلة ومراقبة كافة المستويات الإدارية بدون تحيز لضمان تطبيق كافة الإجراءات والتعليمات بمصداقية دون الإخلال بمصالح الآخرين، كما تتم مساءلة العاملين عن مدى تطابق الإجراءات المتبعة مع الأنظمة المعتمدة.

3- تحرص المنظمات محل الدراسة حرصاً عالياً على الإفصاح والشفافية، حيث تراعي المنظمات الوضوح عند تطبيق اللوائح والأنظمة على كافة العاملين، وتُفصح عن سياستها المتَّبعة في منح المكافآت، والبدلات لجميع منتسبيها، كما تتيح نتائج التقييم المؤسسي لجميع الأطراف المعنية للاطلاع عليها.

4- تراعي المنظمات محل الدراسة إدارة الحقوق الوظيفة المحددة لكل وظيفة، وتراعي مبدأ العدالة الاجتماعية في تصميم وتنفيذ المشاريع التنموية الخاصة بها، كما تحرص على تقديم الخدمات للمستفيدين بعيداً عن التمييز او التحيز.

5- تحرص المنظمات محل الدراسة على تحقيق الكفاءة والفاعلية، عن طريق استثمار جميع مواردها المالية، والبشرية، لتحقيق أهدافها، والاهتمام بدراسة الموارد المتاحة لتنفيذ أنشطتها لضمان استغلال أمثل، وتركز على الأنشطة التي تعود عليها بالنتائج الإيجابية، كما تسعى لتحقيق أهدافها بأقل تكلفة، ووقت وجهد.

6- تمتلك المنظمات محل الدراسة رؤية استراتيجية واضحة حول ما تريد أن تصل إليه، وتتسم بأنها هادفة للنمو وتستشرف المستقبل

7- أن هناك تأثيرا إيجابيا لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، كما يختلف تأثير مبادئ الحكم الرشيد في تحقق التنمية المستدامة، فقد كان هناك تأثيراً للأبعاد (المساءلة، الكفاءة والفاعلية، الرؤية الاستراتيجية) في تحقق التنمية المستدامة، فيما لم يؤثر بُعدي (الإفصاح والشفافية، العدل والمساواة) في تحقق التنمية المستدامة.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كما يأتي:

1- ضرورة بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحكم الرشيد في المنظمات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.

2- ضرورة العمل على تطوير اليات للتقييم والمساءلة في المنظمات الدولية وفقا لمتطلبات الحكم الرشيد، وتطوير آليات التقييم والمساءلة وفقا لمتطلبات الحوكمة ونتائج الأداء.

3- العمل على تفعيل جوانب الإفصاح والشفافية وبحسب القوانين واللوائح المعتمدة، وبما يحقق المصالح المشتركة لكل طرف وأصحاب المصالح.

4- ضرورة الاهتمام بمشاركة العاملين في كافة المستويات الإدارية في اتخاذ القرارات المهمة ذات العلاقة.

5- ضرورة الاهتمام أكثر بالاستغلال الأمثل للموارد، وتعزيز تناسب حجم الانفاق مع حجم الأنشطة والمشاريع المنفذة.

6- تعزيز وتطوير الرؤية التي تمتلكها في المنظمات الدولية، من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تتلاءم مع قدرتها الداخلية والظروف الخارجية.

7- العمل على نشر الوعي حول مفهوم الحكم الرشيد بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المؤسسات المالية.

8- ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بوضع الاستراتيجيات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة في المنظمات الدولية، والاعتماد على ربط العلاقة بين الجودة الشاملة والاستراتيجية العامة للمنظمة بهدف تحقيق الاستدامة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

[1] أبو عرب، هبة حمادة (2017)، دور تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي دراسة تطبيقية على الكليات التقنية بمحافظات غزة، ورقة عمل المؤتمر العلمي الثاني الاستدامة وتعزيز البيئة الإبداعية للقطاع التقني بتاريخ 4- 5- نوفمبر 2017، كلية فلسطين التقنية.

[2] الإدريسي، علي أحمد محمد(2018)، دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية، دراسة مقارنة بين منظمات التعليم ما قبل الجامعي الحكومية والأهلية بأمانة العاصمة(رسالة ماجستير)، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، اليمن.

[3] الآغا، وفيق حلمي (2008)، "الحوكمة في المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 10(2).

[4] باديس، زيقم (2021)، مساهمة المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة ميدانية مؤسسة موبيليس –وكالة بسكرة، الجزائر (رسالة ماجستير)، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

[5] بن علية، لخضر (2018)، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،(أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر 3.

[6] الجنابي، أكرم سالم حسن، وأبو شعالة، كريمة الهادي (2020)، دور الحوكمة في تعزيز الاستدامة المؤسّسية: دراسة حالة في المؤسسة الوطنية للنفط، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة – الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل، المقام بتاريخ 9- 10/ 11/ 2020م.

[7] الجوهر، كريمة علي، وبلاسم، صابرين كريم (2021) الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المستدام للوحدات الاقتصادية – دراسة تحليلية، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية،2(2)، 1-19.

[8] حامد، حواء محمد (2016)، دور التخطيط الاستراتيجي على أداء الموارد البشرية في المصارف السودانية (أطروحة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

[9] الحسن، بوبكر محمد (2014) دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة، دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة باتنة، (رسالة ماجستير)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

[10]الحلو، احمد فتحي (2012)، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير حكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

[11]حميدة، رابح (2011)، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير)، جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر.

[12]الخالدي، جميلة بنت محمد بن حمود(2021)، حوكمة القطاع غير الربحي ودورها في التنمية الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية– المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، 1(2)، 111–139، الرياض.

[13]خيرة، مجدوب (2019)، سبل ارساء مبادئ الحكم الراشد المحلي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، 1(1)، 85–113.

[14]راجح، بشير محمد علي (2019)، أثر التوجه الاستراتيجي في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال التزام الإدارة العليا: دراسة ميدانية في المصارف العاملة باليمن (أطروحة دكتوراه)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.

[15]الربيعي، بليغ عبد الرحمن سعيد (2022). دور الحوكمة في استدامة أداء منظمات المجتمع المدني في اليمن (رسالة ماجستير)، جامعة الرازي، صنعاء، اليمن.

[16]الركابي علي خلف سلمان، والذهب، جليلة عيدان (2014)، "استعمال بطاقة العلامات المتوازنة لدعم التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي السنوي العام الاول" واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح" بغداد، جمهورية العراق.

[17]زيتون، تمارا" محمد زهدي "(2021)، أثرِ تطبيقِ قواعدِ الحكمِ الرَّشيدِ في مُؤشّرات التّنمية المُستدامةِ في بلديَّاتِ الضَّفةِ الغربيَّة: محافظةِ رام الله والبيرة أنموذجاً "(رسالة ماجستير)، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

[18]السعدوني، حسن خميس، الدريملي إياد عبد الجواد (2020)، مبادئ الحوكمة وعلاقتها بتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منظمات العمل التنموي بقطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 22(1)، 155–186.

[19]سكاك، مراد، وهباش، فارس (2009)، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعياً في ضل الانفتاح الخارجي، الملتقى العلمي الدولي لكلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

[20]سلوم، تأميم محمد، ونور، خليل إبراهيم، (2019)، تحليل علاقة تدوير النفايات بأهداف التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، 26(117)، 376 – 404.

[21]سليمان، محمد مصطفى (2009)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

[22]سمية، لوكريز (2021) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري دراسة حالة بعض الولايات، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

[23]الشرفي، عاصم علي حسن (2021)، أثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن، مجلة إشراقات تنموية، المجلد 6، العدد 26، الصفحات 769–792

[24]شعبان، محي الدين (2014) الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

الطبعة الأولى، دار الشروق، للإنتاج والتوزيع، عمان، الأردن.

[25]الشمري، صادق راشد (2008)، الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 18(67)، 113-142.

[26]شيلي، إلهام (2014)، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة- (رسالة ماجستير)، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، الجزائر.

[27]عبد الرحمن، أولاد زاوي، وطلال، عباسي (2018)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر " الإنفاق البيئي" بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد، المقام يومي (13- 14) مارس 2018، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر.

[28]عبد الله، عبد الله محمود، وعناد، إبراهيم مرعيد (2021)، استراتيجية حوكمة الموارد البشرية للحد من الفساد الإداري، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(153)، 319-338.

[29]العجلوني، محمود، (2013)، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، 39(4)، 3- 20.

[30]عيد، هالة فوزي محمد (2017)، تطوير الأداء الإداري بالجامعات السعودية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، 5(37)، 507-586.

[31]الفرا، ماجد محمد (2013)، مفهوم الحوكمة وسبل تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي، ورشة حوكمة مؤسسات التعليم العالي، هيئة الاعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي، غزة.

[32]فيشوش، حمزة، قويدر، كمال (2019)، واقع وافاق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر بين تقارير وبرامج 2018- 2019، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والعلوم التجارية، 12(1)، 342-352.

[33]قاسم، خالد مصطفى (2008)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الاسكندرية، الدار الجامعية، مصر.

[34]قدوري، مبروك (2012)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر

[35]قطوش، بشرى، وجنوحات، فضيلة (2018)، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربيـة، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 5(1). متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55183

[36]محمد، سعيد عبدالله (2013)، إمكانية تعزيز استراتيجية الريادة من منظور العلاقة مع التوجه الاستراتيجي، مجلة تنمية الرافدين, 35(112), 258-285.

[37]محمد، عبدالله حسون، داوي، مهدي صاحل، وخضر، اسراء عبدالرحمن(2015)، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي،(67)، 338-356.

[38]محمد، مريم احمد طراد، ومحمود، داليا هاني مصري(2023)، أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة بين التجربتين (الماليزية والمصرية) 2015 – 2022، مركز الوفاق الانمائي للدراسات والبحوث والتدريب، مأخوذ بتاريخ: 2023/12/23م، من الرابط: https://wefaqdev.net/st_ch1032.html

[39]محمد، نسرين جاسم، وخلف، زينب أبو علي (2016)، اعادة هندسة العمليات الادارية في ضوء التوجه الاستراتيجي، جامعة بغداد، العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 23(34)، 129-152.

[40]المخلافي، فيصل سيف، والديلمي، عبدالكريم أحمد، ومرشد، طه أحمد(2020)، واقع الحوكمة لدى منظمات المجتمع المدني في اليمن، مركز أبجد للدراسات والتنمية، مأخوذة من الرابط:

https://portal.arid.my/27/Publications/Details/42204

[41]المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. (2019)، وضع اليمن في التقارير الدولية، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، (41)، 1- 16.

[42]المستجدات الاقتصادية والسياسية في اليمن. (2022)، سوء التغذية تهدد مستقبل رأس المال البشري في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، (69)، 1-22.

[43]مصلح، عبير (2013)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، الطبعة الثالثة، مؤسسة أمان، رام الله.

[44]المطيري، عبيد بن سعد (2003)، تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 10(3)، 281-305.

[45]المغربي، عالية هاشم عبدالله (2019)، واقع تطبيق الحوكمة في المدارس الابتدائية الأهلية للبنات في مدينة الرياض (رسالة ماجستير)، جامعة الامام محمد بن سعود، السعودية.

[46]منى، سيلم (2017)، أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية أداء الموظفين بالبنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية (اطروحة دكتوراه)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

[47]موسى، عبد الناصر، وواعر، وسيلة، (2009)، الرقابة الإلكترونية وأثرها على زيادة فاعلية أداء المنظمة، دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر بسكرة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي أداء وفاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 10 -11 نوفمبر 2009 .

[48]ناصر الدين، يعقوب عادل (2012)، واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

[49]الهاجري، خالد محمد (2008)، التنمية المستدامة طريقنا نحو المستقبل، الكويت: جماعة الخط الأخضر الكويتية.

[50]هاشم، مفضل عبد الجليل (2019)، جودة الحياة الوظيفية وأثرها في الأداء المؤسسي من خلال الولاء التنظيمي، دراسة ميدانية في المصارف العاملة في الجمهورية اليمنية. (أطروحة دكتوراه)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.

[51]هزيلي، رابح (2015)،"إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة: الجزائر نموذجا" جامعة قسنطين، مجلة العلوم الاجتماعية (21)، 161- 178.

[52]وهاب، رياض جميل، وسليمان، ضياء محي الدين (2021)، دور الإنتاجية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة استطلاعية في الشركة العامة لكبريت المشراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(53)، 301- 318.

[53]ياسين، نوري ساعد (2020)، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير)، جامعة زيان عاشور- الجلفة- الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[1] Ayandele, A, & Emmanuel,Isichei,(2013). Corporate Governance Practices and Challenges in Africa, European Journal of Business and Management, Vol.5, No.4.

[2] Eunice, Chebet (2023),. Corporate Governance and Organisational Performance in Civil Societies in Kapchorwa Municipality: A Case of Kapchorwa Civil Society Organization Alliance,. Dissertation Submitted to the Department of Business, Administration in Partial Fulfillment of The Requirement, for The Award of Masters of Business Administration of Uganda Christian University.

[3] Gaghman, AbdulGhani (2020),The Importance of Good Governance on Achieving Sustainable Development Case Study: Yemen, KnE Social Sciences / Economies of the Balkan and Eastern European Countries / Pages 170–192

[4] International Monetary Fund “IMF”, "IMF and Good Governance", (Washington: Factsheet 14 March 2016, published by IMF, March 2016), P.1.

[5] Mohammed A. H. & Al-Sharafi, Nishikant C. & Dhande, Aniket Muley(2019),Good Governance Principles as a Requirement to Achieve Sustainable Development: A Comparative Study Between Yemen and India,https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/2319510X19889722?journalCode=abrb

[6] Ramzy, Omar& El Bedawy , Randa & Anwar, Mohamed and Omar H. Eldahan(2019), Sustainable Development & Good Governance, European Journal of Sustainable Development (2019), 8, 2, 125-138

[7] Safdar, S., Khan, A., & Andlib, Z. (2022). Impact of good governance and natural resource rent on economic and environmental sustainability: an empirical analysis for South Asian economies. Environmental Science and Pollution Research, 29(55), 82948-82965.

[8] Stojanović, Ilija& Jovo Ateljević, R. Stevan Stević,(2016), Good Governance as a Tool of Sustainable Development, European Journal of Sustainable Development (2016), 5, 4, 558-573

[9] Wassan, A. N., Memon, M. S., Mari, S. I., & Kalwar, M. A. (2022). Impact of total quality management (TQM) practices on sustainability and organisational performance. Journal of Applied Research in Technology & Engineering, 3(2), 93-102.

[10] WHO, Acute malnutrition threatens half of children under five in Yemen in 2021: UN.-threatens-malnutrition-acute-2021-02-https://www.who.int/news/item/12 un-2021-in-yemen-in-five-under-children-of-half.